

ملاحظة موجهة من الباب العالي إلى ممثلي القوى الخمس
في السابع من تشرين الأول 1844 (24 رمضان 1260)

بعد الذي حصل في لبنان، قرر جلالته، وهو الذي لا يبتغي دوماً إلا مشاعر العدل والسهرة إزاء رعاياه، وراغباً في إعطاء الدروز والمسيحيين العيش الكريم والراحة، في العام 1842، أن يعطي لكل من الأمتين قائمقامية خاصة بكل منهما. ومنذ عامين ونصف، قام هؤلاء، وتحت رعاية جلالته، بحكم أنفسهم بحسب ما يرضيهم، وكان كل يوم تزداد الطمأنينة والحبوحة العامة. بقيت فقط مسألتين، مسألة الإدارة ومسألة التعويضات، التي لم تجداً حلاً لهما أسباب عديدة، ولهذا قرّر جلالته، الذي مبتغاه الأسمى أن يرى رعاياه سعداء، إجراء بعض الأمور على الشكل التالي:

حول مجموع المال الذي قررت اللجنة إعطائها للمسيحيين، بعد حسم الخسائر التي تم إلحاقها بهم من قبل الدروز، فإننا سنجعل الدروز يدفعون 3 آلاف منحة وفق شروط متناسبة، وعلى الرغم من أن هذه الأمة عليها أن تدفع المال المتبقي، وبما أنه ليس لديها الإمكانات لهذا الأمر، ومن جهة أخرى، بما أن المسيحيين، الذين كانوا ضحايا النهب والحوادث، قد استحقوا التعويض من جلالته، الذي في تعاطفه مع شعوبه، عليه أن يضمن العيش الكريم والراحة لكل من الأمتين [الدرزية والمسيحية]، فإن المتبقي من الدين سيتم حسمه بشروط على شكل ضرائب في ولاية صيدا، وسيتم توزيع المال على المسيحيين، تحت عنوان كرم جلالته، وذلك من خلال أشخاص موثوقين يتم اختيارهم من قبل المسيحيين أنفسهم.

توافقاً مع القرار المتخذ سابقاً من قبل جلالته، سنترك المسيحيين والدروز بحسب إدارة القائمقاميتين المتميزتين، كما هو الوضع اليوم؛ فقط، البلديات الدرزية حيث هناك خليطاً من السكان ستكون تحت إدارة القائمقام ومزارعين دروز، ولكي نكون متيقظين أنهم لن يقوموا بأي عمل سيء، فسيتم انتخاب وكيل من قبل رئيس كل بلدة وذلك بموافقك القائمقام، وإن لم يتم القائمقام بأخذ عملية الانتخاب هذه بعين الاعتبار، فإنه يتم اللجوء إلى حاكم الولاية، الذي يقوم بإعلان هذا الأمر بشكل حيادي. كما أن المزارعين الدروز ليس لديهم أية وسيلة لقمع الرياس وذلك تحت رعاية جلالته، وستقوم الحكومة بتطبيق هذا الأمر لأجل تأمين العيش الكريم والراحة للسكان. وسيتم تطبيق ذات النمط الإداري فيما خص الدروز الذي يسكنون في البلديات المسيحية المختلطة.

دير القمر، سيتم إدارتها من وكيلين، واحد للدروز وواحد للموارنة.